ملخص كلمة

الأبِ الدكتور ميشال جلخ(*)

أصحابَ المعالي والسِّيادةِ والسَّعادةِ...

أيها الحُضورُ الكريمُ... ملخص كلمة الأبِ الدكتور ميشال جلخ

تتراوَحُ إشكاليَّةُ المواطَنةِ في عالمِنا العربيِّ اليَومَ بينَ حدَّي التَّحدِّيات والتَّهديداتِ لمفاهيمِها الأساسيَّةِ وكَيفيَّةِ تطبيقِها من جهةٍ، وبينَ النَّوافذِ المطروحةِ من قِبلِ أنظمةِ ما بَعدَ الانتفاضاتِ العربيَّةِ، ومسائلِ تجديدِ مفهومِ الفِكرِ الدِّينيِّ الذي تقودُه وتسعى إليه المَرجِعيَّاتُ القياديَّة في العالمِ الإسلاميِّ -وفي طليعتِها هذا الصرحُ الكريمُ- من جهةٍ أُخرى.

وما هذا المؤتَمَرُ -والبيانُ الذي سيصدُرُ عنه- سوى خُطوةٍ مُتقدِّمةٍ في مسيرةِ الألفِ ميل نَحوَ هذا الاتِّجاهِ الذي نستشرِفُ من خلالِه المُستقبلَ الذي ينتظِرُنا.

ولقد أصابَ هذا المؤتَمَرُ في عناوينِه المطروحةِ، من الحُرِيَّةِ إلى المواطَنةِ، إلى التَّكامُلِ في التَّنوُّعِ، إلى التَّأثيرِ الذي تُمارِسُه البياناتُ والتَّوصيَّاتُ والفتاوى على النُّفوسِ والوقائعِ - المواضيعَ الأكثرَ حساسيةً التي نحنُ بأمسِّ الحاجةِ إلَيها في مَشرقِنا العربيِّ.

لكي نكونَ مُنصِفينَ -لا، بل مُتسامِحينَ- علَينا أن نضعَ تحدِيَّاتِ المواطَنةِ في إطارِ المخاضِ التَّاريخيِّ الذي تخوضُه المجتمَعاتُ العربيَّةُ -مُنذُ تشكُّلِ دوَلِها الرَّاهنةِ، وحتَّى الانتفاضاتِ التي هزَّت الأنظمةَ- ضِمنَ ما تُعانيه هذه المُجتمَعاتُ من

تَداعياتِ الصِّراعاتِ الدَّوليَّةِ والإقليميَّةِ الحادَّة وتفكُّكِ الدُّوَلِ المركزيَّةِ - خصوصًا في مُجتمِعنا الشَّرقِ أوسطيِّ.

فأيُّ مواطَنةٍ يُمكِنُ أن تُولدَ -وكيف- بينما تغرقُ سوريَّا والعِراقُ في الصِّراعاتِ ذاتِ العناوينِ المذهبيَّةِ والطَّائفيَّةِ والعشائريَّةِ، وتتخبَّطُ ليبيا في تفكُّكِها واليمنُ في حُروبِه، ويُفرِزُ هذا التَّناحُرُ -بتكافُلِ قوىً إقليميَّةٍ ودَوليَّة- وُحوشَ التَّكفيرِ في نُسختِها الأكثرِ بشاعةً واستِفادةً مما أفرزته العَولـَمةُ والثَّورةُ التِّكنولوجيَّةُ من أدواتٍ؟

أيُّ مواطَنةٍ -بما تفترضه من مُساواةٍ في الحُقوقِ والواجِباتِ، وارتباطِ الفردِ بالدَّولةِ الوطنيَّةِ الدُّستوريَّةِ، ومن احترامٍ لكَرامةِ الإنسانِ المُقدَّسةِ وحُقوقِ الجماعاتِ، واحترامِ الخُصوصيَّاتِ الثَّقافيَّةِ للإثنيَّاتِ والمُكوِّناتِ التَّاريخيةِ- في ظلِّ هذا التَّحوُّلِ في النِّظامِ الدَوليِّ، وفي ظلِّ الهُوَّةِ العميقةِ التي تفصِلُ مُجتمَعاتِنا عن المُجتَمعاتِ المدنيَّةِ المُتقدِّمةِ؟

أضِف إلىٰ ذلك أنَّ دُولَ الغربِ التي كانت مِثالًا يُحتذىٰ في احترامِ حُقوقِ الإنسانِ والفَردِ والمُساواةِ والحُرِيَّاتِ- بدأت فيها تداعياتُ العَولـَمةِ المُقلِقةِ من جِهةِ بُروزِ الحَركاتِ اليمينيَّةِ المُتطرِّفةِ التي تُعيدُنا إلىٰ صِراع القَوميَّاتِ والهُوِيَّاتِ الذي مثَّلت الحربانِ العالميَّتانِ -الأولىٰ، والثَّانيةُ- حدَّهما الأقصىٰ؟

لا نطرحُ هذه الأسئلةَ للتَّشكيكِ أو للتَّشاؤمِ، بل مُنطَلقًا للإطلالةِ على أوضاعِ المواطَنةِ اليَومَ وآفاقِها، وهنا نُميِّزُ بينَ الظَّواهرِ التي تَشهدُها وتُفرِزُها المُجتمَعاتُ العربيَّةُ وبينَ المسارِ الدُّستوريِّ الدَّوليِّ.

في الواقعِ الاجتماعيِّ -ونحنُ في عصرِ عَودةِ الدِّينِ بقُوَّةٍ كعاملٍ مُحرِّكٍ للمُجتمَعِ- تعودُ الهُوِيَّاتُ للبُروزِ في شكلٍ فاقعٍ وصِداميٍّ مع الهُوِيَّاتِ الأخرى؛ فتزدهرُ العناوينُ العشائريَّةُ والقَبليَّةُ والمذهبيَّةُ والطَّائفيةُ، ويُصعِّبُ ذلك من مُهِمَّةِ إرساءِ المواطَنةِ المنشودةِ في بُعدِها الدُّستوريِّ والحُقوقيِّ.

وفي المشرقِ العربيِّ -حتَّى في فترةِ ما قبل الانتفاضاتِ العربيَّةِ- نجدُ انطواءً للمواطِنينَ إلى هُوِيَّاتِهم الأوَّليَّةِ، وإلى الأُطُرِ الجُزئيَّةِ التي تُظهِرُ هذه الهُوِيَّاتِ -أي: من خِلالِ الجمعيَّاتِ والرَّوابطِ والأحزابِ ذاتِ البُعدِ العائليِّ، أو العشائريِّ، أو الطَّائفيِّ- بديلًا عن الدَّولةِ الجامعةِ الحاميةِ.

إنَّنا نعيشُ أزمةَ هُوِيَّةٍ -لا، بل حالةً من الانفصامِ في شخصيَّتِنا الجماعيةِ والاجتماعيَّةِ- فننادي بالحُرِيَّةِ والمواطَنةِ واحترامِ حُرِّيةِ المُعتقَداتِ الدِّينيةِ، ونُمارِسُ الأُحاديَّاتِ الفِكريَّةَ والإقصاءَ والتَّهميشَ لـمَن يختلِفُ عنَّا؛ ولا يُمكِنُ التَّعميمُ طبعًا بشكلٍ تبسيطيٍّ دونَ الدُّخولِ في تفاصيلِ الأمور، لكن لا يُمكِنُنا أن نتغاضى أيضًا عمَّا يجري حَولَنا من تطرُّفٍ وتكفيرٍ وجهلٍ بأبسطِ حُقوقِ الإنسانِ في مُجتمَعٍ مُتنوِّعٍ ومعلومٍ، وأخشى أنَّنا ما زِلنا بعيدينَ سنينَ ضَوئيَّةً عن مفهومِ العَيشِ معًا

ونشرِه بين أبنائنا، واحترامِ حُقوقِ الآخَرِ المُختلِفِ في إيمانِه ومُعتقَداتِه، وتطبيقِ هذا الاحترامِ في عَيشِنا اليَوميِّ ومُمارَساتِنا الاعتياديَّةِ.

مِن هُنا تبرُزُ أهمِّيةُ دَورِ رجالِ الدِّينِ ورِسالتِهم في تَوعيةِ بنيهم على المفاهيمِ الدِّينيَّةِ الأصليَّةِ التي تَهدِفُ إلى خلاصِ النُّفوسِ تقريبًا من اللهَّ تعالي -وليس إلى قتلِها، أو إقصائِها، أو تكفيرِها، أو تهميشِها- يتقاطَعُ ذلك مع بُروزِ ظاهرةِ التَّطرُّف الدِّينيِّ في شكلٍ مُقلقٍ، والذي يطرحُ نفسَه مُقدِّمًا إجاباتٍ تبسيطيَّةً واختزاليَّةً لأسئلةِ الشَّبابِ العربيِّ وتحدِّياتِه، ويستنِدُ إلى مقولاتِ الحاكِميَّةِ والوَلاءِ والبَراءِ القُطبيَّةِ وغيرِها من المُصطَلَحاتِ التي تُدمِّرُ مفهومَ الدَّولةِ الدُّستوريَّةِ الوطنيَّةِ الحاميةِ والمُكرِّسةِ للمواطَنةِ.

هذه التَّحوُّلاتُ لَيست سوى نتيجةٍ لسُقوطِ الأُمَّةِ العربيَّةِ بَعدَ هزيمةِ ١٩٦٧م، ولسُقوطِ شِعاراتِ الوَحدةِ والقَوميَّةِ تحت سنابكِ الإداراتِ الفاشِلةِ للتَّنوُّعِ الاجتماعيِّ- ممَّا فاقمَ من أزمةِ المواطنةِ.

أمَّا في الواقعِ الدُّستوريِّ في مَرحلةِ ما قبلَ الانتفاضاتِ؛ فقد كانت مسألةُ المواطَنةِ -في بُعدِها لجهةِ المُساواةِ- أمام تأزُّمٍ كبيرٍ نظرًا للصِّراعِ الذي دارَ بينَ الأحزابِ الحاكمةِ العَلمانيَّةِ وبينَ الاتِّجاهاتِ المُجتمَعيَّةِ والدِّينيَّةِ التي أصرَّت على مركزيَّةِ التَّشريعِ الإسلاميِّ في التَّشريعِ للدّولةِ. أمَّا لجهةِ مسائلِ الحُقوقِ والواجِباتِ والحُرِّيَّاتِ؛ فالواقعُ المُزري والمُدمَّرُ معروفٌ للقاصي والدَّاني- أتى ذلك بعد

تحوُّلاتٍ أعادت واقِعَ المُجتمَعاتِ العربيَّةِ إلى الخلفِ بعدَ ما كان قد سجَّلَ انطلاقةً واعِدةً في مُنتصَفِ القَرنِ التَّاسعَ عشَرَ ومطلعِ القرنِ العِشرينَ.

كانت نقطةُ تحوُّلٍ مع مراسيم «التَّنظيماتِ» العُثمانيَّةِ التي زرعت بُذورَ المُساواةِ في مُجتمَعاتٍ يغلِبُ عليها الدِّينُ الإسلاميِّ، وتقاطعت مع حركةِ التَّنويرِ والإصلاحِ التي قادها مُجدِّدونَ ومُصلِحونَ نفذوا إلى عُمقِ مسائلِ الحداثةِ والمواطَنةِ والتَّقدُّمِ في المُجتمَعاتِ الإسلاميَّةِ، ودفعوا في اتِّجاه قيامِ دوَلٍ وطنيَّةٍ، وفي تقديمِ إجاباتٍ عقلانيَّةٍ ومُتنوِّرةٍ عن إشكاليَّةِ علاقةِ الإسلامِ بالدَّولةِ والمواطَنةِ.

ففي بدايةِ القَرنِ العِشرينَ شهِدت المنطِقةُ العربيَّةُ مرحلةً واعِدةً من الحُكم اللَّيبراليِّ، ومن تأكيدِ البُذورِ الأساسيَّةِ للمُساواةِ في ظلِّ حياةٍ برلـَمانيةٍ وتداوُلٍ للسُّلطةِ وانتخاباتٍ -وما شابهَ من هذه الأمور- وكانت هذه المرحلةُ امتدادًا لعصرِ النَّهضةِ العربيَّةِ التي تبلوَرت خصوصًا في القرنِ التاسعَ عشَرَ، والتي غذَّاها وساهَمَ في زيادتِها طرحُ مُصلِحينَ ومُجدِّدينَ من رجالِ الدِّينِ المُسلِمينَ.

وبعدَ النِّصفِ الثَّاني من القرنِ العِشرينَ بدأت إشكاليَّةُ المواطَنةُ بالظُّهورِ في شكلٍ متأزِّمٍ ومُقلقٍ في المُجتمَعاتِ العربيَّةِ؛ ذلك لأنَّ الأنظِمةَ السُّلطويةَ -والتي نشأت من أحزابٍ تبشِّرُ بالقَوميَّةِ وبالمُساواةِ وبالمواطَنةِ وبالديموقراطيَّةِ- عادت وحَكَمت مِن قِبلِ عصبيَّاتٍ ومن قِبلِ مجموعاتٍ عسكريةٍ راحت بدَورِها تُمارِسُ سياساتٍ إقصائيةً وتهميشيةً في حقِّ مجموعاتِ الوطنِ ومكوناتِه.

وفي هذا الإطارِ شهِدَنا ما شهِدناه في المشرقِ العربيِّ مِن تجارِبَ أليمةٍ للعِلاقةِ المُتأزِّمةِ بينَ الدَّولةِ الوطنيَّةِ المحكومةِ من قِبلِ أحزابٍ قَوميَّةٍ وعصبيَّاتٍ وأنظِمةٍ سُلطويَّةٍ عسكريَّةٍ، وبين مكوناتٍ مجتمعيةٍ لحِقَها من القمعِ في حقِّها ما لحِقَ- وصولًا إلى هذا التَّأزُّمِ الذي شهدناه في كلِّ تلك الفترةِ.

بُعَيدَ هذه المرحلةِ أتت الانتفاضاتُ العربيَّةُ لتُعزِّزَ طرحَ هذا السُّؤالِ في ظلِّ ما حملته الثَّوراتُ من دعَواتٍ إلى التَّغييرِ وإعادةِ تأسيسٍ للدُّوَلِ العربيَّةِ.

وهنا طُرِحت من جديدٍ إشكاليَّةُ دَورِ الدِّينِ الإسلاميِّ الغالبِ في العالمِ العربيِّ في موضوعِ تحقيقِ المواطَنةِ...؛ ولكن إن عُدنا في التَّاريخِ نرى أنَّ الأُمورَ كانت مُنصِفةً عِندَما نُذكِّرُ وثيقةَ المدينةِ التي عقدها النَّبيُّ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم مع غَيرِ المُسلِمينَ في مدينةِ يثرِبَ (في المدينةِ المُنوَّرةِ) وقد نصَّتْ هذه الوثيقةُ على حُقوقِ غَيرِ المُسلِمينَ في الدَّولة، وقد كان لإعلانِ مَرَّاكُشَ السَّنةَ الفائتةَ الدَّورُ الكبيرُ في إعادةِ تسليطِ الضَوءِ على هذه الوثيقةِ التي إن دلَّت على شيءٍ فإنَّما تدُلُّ على أنَّ طرحَ المواطَنةِ كان مُتقدِّمًا في الدِّين الإسلاميِّ الذي وضعَ مُنذُ بدايتِه الأُسُسَ اللَّازِمةَ والمُفيدةَ لمُعالجَةِ مسألةِ المواطَنةِ -خصوصًا في مجتمعٍ متنوعٍ-.

مررتُ سريعًا لِأَصِلَ إلى مرحلةِ ما بعدَ الانتفاضاتِ العربيَّةِ، حيثُ برزت إلى الواجِهةِ دساتيرُ جديدةٌ واعِدةٌ.

في تونُسَ -حيثُ شدَّدَ الدَّستورُ التُّونسيُّ الجديدُ الذي صدرَ عامَ ٢٠١٤م على توثيقِ الانتماءِ الثَّقافيِّ والحضاريِّ للأُمَّةِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ، والوحدةِ الوطنيَّةِ

القائمةِ على المواطَنةِ والأُخُوةِ والتَّكافُلِ والعَدالةِ الاجتماعيةِ- تمَّت الإشارةُ علنًا في البابِ الأوَّل من دُستورِها (الفصل الثَّاني) إلى أنَّ «تونُسَ دَولةٌ مدنيَّةٌ، تقومُ على المواطَنةِ، وإرادةِ الشَّعبِ، وعُلويَّةِ القانون- لا يجوزُ تعديل هذا الفصل».

مِن تونُسَ إلى مِصرَ، حيثُ نجدُّ أنَّ نصَّ الدُّستورِ المِصريِّ حدَّدَ المبادئ الحاكِمةَ لفَهمِ عِلاقةِ الإسلامِ بالدَّولةِ في المرحلةِ الدَّقيقةِ الرَّاهنةِ في إطارِ استراتيجيَّةٍ توافُقيَّةٍ ترسِمُ شكلَ الدَّولةِ العصريةِ المنشودةِ ونظامَ الحُكمِ فيها- إلى جانبِ دعمِ تأسيسِ الدَّولةِ الوطنيَّةِ الدُّستوريَّةِ الدِّيموقراطيَّةِ الحديثةِ التي تعتمِدُ على دُستورٍ ترتضيه الأُمَّةُ يفصِلُ بينَ سُلطاتِ الدَّولةِ ومؤسَّساتِها القانونيَّةِ الحاكمةِ وَفقَ الدُّستورِ المِصريِّ، ويُحدِّدُ إطارَ الحُكمِ، ويضمنُ الحُقوقَ والواجِباتِ لكلِّ أفرادِها على قدمِ المُساواةِ بما يضمَنُ لأتباعِ الدِّياناتِ السَّماويَّةِ الأُخرى الاحتكامَ إلى شرائعِهم الدِّينيةِ في قضايا الأحوالِ الشَّخصيَّةِ.

والعَلاماتُ المُضيئةُ في مفهومِ المواطَنةِ ظهرت أيضًا في مسيرةِ الأزهرِ، وفي دَورِه، وفي كَيفيَّةِ تطرُّقِه بشكلٍ فعَّالٍ لهذا المفهومِ؛ فلجامعةِ الأزهرِ دَورٌ فعَّالٌ -كمرجعيَّةٍ دينيَّةٍ إسلاميَّةٍ مؤثِّرةٍ في العالمِ العربيِّ- في طرحِ وثائقَ مُتقدِّمةٍ في مَوضوعِ المواطَنةِ. إنَّ الرِّهانَ الكبيرَ للمسئولينَ السِّياسيِّينَ والمدنيِّينَ والحُقوقيِّينَ والتَّربَويِّين يبقى في كَيفيَّةِ ترجمةِ روحِ الدساتيرِ الجديدةِ في القَوانينِ المرعيَّةِ الإجراءِ، وفي الأفعالِ والمُمارَساتِ التَّطبيقيَّةِ اليَوميَّةِ، وكَيفَ يُمكِنُ لكلِّ هذا أن يدخُلَ ضِمنَ منظومةٍ تربَويَّةٍ أوسعَ لكَي تجِدَ مفاهيمُ المواطَنةِ مكانَها في رِحابِ مُجتمَعاتِنا، وفي عُقولِ

ونُفوسِ الأجيالِ الطَّالعةِ؟ هذا من جهة، ويبقى على الحركةِ الشَّبابيَّةِ المدنيَّةِ التي صنعت التَّغييرَ في السَّنواتِ الأخيرةِ -من جهة أُخرى- أن تُتابِعَ ملفَّ المواطَنةِ وتَركيزَ آليَّاته.

أمَّا الرِّهانُ الأكبرُ في تنويرِ العُقولِ وشرحِ المفاهيمِ الدِّينيَّةِ الجَوهريَّةِ؛ فيُلْقَى على الصَّرحِ الأكبرِ في الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ -عنَيتُ به هذا المقامَ الفِكريَّ والدِّينيَّ الكريمَ- وعلى الحُكماءِ المُسلِمينَ، ورجالِ الفِكرِ المُعتدِلينَ.

فضيلةَ الإمامِ الأكبرِ، حضرةَ العلماءِ المُحترَمينَ...

إنَّ العالمَ العربيَّ والإسلاميَّ يتطلَّعُ إلَيكم في سؤالٍ تاريخيٍّ، ويحمِّلُكم مسئوليَّةً كبيرةً في مُتابَعةِ ما بدأتُم به من حَركةٍ تنويريَّةٍ عَقلانيَّةٍ آتيةٍ مِن لَدُنْ الإسلامِ تَستَخرِجُ الحُلولَ لأزماتِنا ولا تستَورِدُها.

لا يُمكِنُنا أن نتَّكِلَ على أحدٍ في مشروعِ الإصلاحِ والتَّرميمِ والتَّوعيةِ والتَّربيةِ؛ فنحنُ نعرِفُ أبناءَنا وهُم يعرِفونَنا، ونقولُ لكم باسمِ الشَّريحةِ المُتألِّمة: أكمِلوا طريقَ التَّجديدِ والتَّنويرِ، أعيدوا رايةَ النَّهضةِ إلى الأزهرِ ومِصرَ؛ ففي أيديكم مِفتاحُ الإنقاذِ والخَلاصِ مِن هذا النَّفقِ المُظلمِ الذي نمُرُّ به.

في الختامِ أشكُرُ المُنظِّمينَ ومجلِسَ حُكماءِ المُسلِمينَ وجامِعةَ الأزهرِ على هذه المُبادَرةِ- على أملِ أن تُستكمَلَ الخُطواتِ لزيادةِ نِسبةِ الوعيِ لدى شُعوبِنا في المَنطقةِ؛ لنشرِ مبادئِ الحُرِيَّةِ، والمواطَنةِ، واحترامِ التَّنوُّعِ في مُجتمَعاتِنا.